

■ مصر تحقق فائضا في الموازنة بـ 103 مليارات جنيه

غير أنها حققت عجزاً نسبته 8.2 في المئة بنهاية السنة المالية. وأكد معيط أنّ "الموازنة العامة حققت فائضاً أولياً لأول مرة بقيمة 103 مليارات جنيه، بنسبة بلغت 2% من الناتج المحلي الإجمالي"، معتبراً أنّ "مصر هي الدولة رقم 2 في العالم بعد الإكوادور في هذا الصدد، والتي حققت فائضاً أولياً بنسبة 2.7 في المئة".

وأشار إلى "تراجع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 98% في 30 يونيو (حزيران) 2018، ثم 90.2% في 30 يونيو (حزيران) 2019، ومن المُستهدف أن تبلغ 83% في 30 يونيو (حزيران) 2020".

وأشار معيط إلى أنّ "الحكومة تستهدف خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي إلى 79% في موازنة العام المالي الجديد 2020-2021".

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)



كشف وزير المالية المصري محمد معيط، عن تراجع نسبة العجز الكلي بنهاية السنة المالية المنقضية (2018-2019)، موضحاً أنّ الحكومة كانت تستهدف عجزاً كلياً بنسبة 8.4 في المئة،

■ انتهاز القطاع الخاص الاماراتي يسجل نمواً محدوداً



في حين تراجع الائتمان المصرفي بصفة عامة في يناير 1.3% على أساس شهري، في الوقت الذي حقق فيه نمواً 4.5% على أساس سنوي، إلى 1.737 تريليونا، مقابل 1.76 تريليونا في ديسمبر/كانون الأول 2019.

وتراجع الائتمان المحلي على أساس شهري 1.8%، على الرغم من ارتفاعه على أساس سنوي 3.3%، إلى 1.566 تريليونا. في حين أن الائتمان الحكومي تراجع في يناير على أساس شهري 11.2% إلى 229.3 مليارات، لكن على أساس المقارنة السنوية فقد ارتفع الائتمان للقطاع الحكومي 18.4 في المئة.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

سجل الائتمان للقطاع الخاص الاماراتي نمواً محدوداً لا يزيد معدله على 0.2% في شهر يناير/كانون الثاني (2.6 مليار درهم)؛ وذلك على أساس المقارنتين السنوية والشهرية على حد سواء.

وأظهرت أحدث بيانات مصرف الإمارات المركزي وصول حجم الائتمان للقطاع الخاص إلى 1.137 تريليونا نهاية يناير 2020 مقابل 1.135 تريليونا في ديسمبر/كانون الأول الماضي وفي يناير/كانون الثاني 2019.

وارتفع ائتمان قطاعي الأعمال والصناعة في يناير 0.3% على أساس شهري، و0.9% على أساس سنوي إلى 804.8 مليار.

■ الأردن يتوقع نموًا 3.3 في المئة



الفترة إلى أقل من 10 في المئة، بعد أن وصلت في الربع الثاني من العام 2018 إلى حوالي 18 في المئة. وتوقع البنك المركزي تحسّن الصادرات الوطنية الأردنية على المدى المتوسط، وتحسّن العجز في الميزان التجاري، مفصحا عن نمو الدخل السياحي بالأمد المتوسط، وثبات معدل نمو حوالات العاملين في الخارج، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القادمة. المصدر (صحيفة الدستور الأردنية، بتصرّف)

توقع البنك المركزي الأردني أن تتراوح معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال السنوات الخمس المقبلة، بين 2 و3.3 في المئة، في حين من المتوقع أن يتراوح معدل التضخم في الأجل المتوسط حول 1.7 في المئة. ويبيّن البنك المركزي أن معدل البطالة مرتفع على ضوء استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي، واستحواذ العمالة الوافدة على الجزء الأكبر من فرص العمل، إذ وصل معدلها في الربع الثالث من العام 2019 إلى حوالي 19 في المئة، كاشفا عن انخفاض معدل البطالة لغير الأردنيين في ذات

